

جرائم المرأة

سالمة عبد الله حمد حامد الشاعري (*)

الملخص

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت الإنسان منذ وجوده على وجه الأرض، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنماطها وخصائصها، ومن حيث الأساليب المستخدمة في ممارستها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، تبعا لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

إن إسهام المرأة في الجريمة بشكل عام، يعكس صورة لا تليق بوضع المرأة التي منحت الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تمثل نصف المجتمع ويوكل إليها أكبر وأهم المهام المتمثلة في التنشئة الاجتماعية للأجيال.

ولقد تناولت هذه الورقة البحثية العديد من الموضوعات التي تعد فروعاً للموضوع الأهم - جرائم النساء - وهي كالتالي:

مفهوم الجريمة من الناحية القانونية، والاجتماعية، والأخلاقية، والسلوك الإجرامي، والقصد الجنائي، وجريمة المرأة.

خصائص الظاهرة الإجرامية في المجتمع الليبي، وحجم جريمة المرأة في المجتمع الليبي وخصائص هذه الجريمة، وبعض العوامل التي تساعد على ارتكاب المرأة للجرائم، وطرق ارتكاب جرائم المرأة، والنوعية الخاصة لجرائم النساء، والأبعاد الحقيقية لجرائم النساء، والطبيعة المتخفية لجرائم النساء، ومظاهر وأسباب اختلاف إجرام الرجل عن إجرام المرأة في المجتمع الليبي، ثم المرأة وتجارة المخدرات في المجتمع الليبي، وأخيرا المرأة والعود إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي.

وتضمنت هذه الورقة معلومات إحصائية وفق التقارير المستمدة من جهات ذات الاختصاص، إضافة إلى كتابتها من (37) مرجع ما بين كتب ودوريات ورسائل علمية وإحصاءات وتقارير ومسوح ونشرات وأخيرا مراجع إنجليزية.

* عضو هيئة التدريس بكلية الآداب
بجامعة عمر المختار بليبيا

Women's Crimes

Salma Abdullah

Abstract

Crime is a social phenomena, that has been attached to mankind since existence on the face of the earth, and no society is ever free of it, and it varies in its nature, form, details or methods of performing it from one society to another and from one time to another , according to the difference in circumstances, whether economic, social, political and cultural.

Women participation in crime is very un-acceptable by any means, and reflects an unsuitable image to a woman's role that has been granted the social, political and economic rights, and which represents half of society, and who is commissioned large and essential duties, represented in the social upraising of generations.

Generally, this research paper handled with various objectives that are considered more important women crimes and they are as follows:-

Each crime's understanding as from the legal, social, ethical, criminal behaviour and intentions, women crime.

The characteristics of the criminal phenomena, in the Libyan society, size and characteristics of women crime in the Libyan society, some aspects the aid a woman in crime, methods of women crimes being committed, the specialty of women crimes, the real drives for women crimes, the hidden nature for women crimes, features and causes of the difference of men's crimes than women's criminality in the Libyan society, then women and selling of narcotics in the Libyan society, and finally, woman and the return to committing crimes in the Libyan society.

This paper, included statistical information, obtained from specialized authorities, in addition to 37 reference, between books, scientific researches statistical reports, printouts, publishing's, handouts, and finally english references.

المقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنماطها وخصائصها، ومن حيث الأساليب المستخدمة في ممارستها من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

لقد ازداد عدد الجرائم، وتنوعت أنماطها، وزادت خطورتها وشدها وتباينت أشكالها، وهذا راجع بدوره إلى التغيرات الاجتماعية السريعة التي شهدتها المجتمعات المختلفة وتحولها من أسلوب الحياة التقليدية ودخولها في أسلوب الحداثة والحياة الحضرية في نطاق الأنساق الاقتصادية والاجتماعية ومعايير الثقافة لأي مجتمع، حيث نتج عن هذا التحول السريع في بنية المجتمع وتركيبه ظهور أنماط جديدة في سلوكيات أفراد المجتمع، ومن بينها السلوك الإجرامي.

وبالرغم من تسليمنا بأن الجريمة وجدت منذ وجود الإنسان، ولم يخل منها أي مجتمع إنساني، وأسهم - وما زال يسهم - فيها الذكور والإناث على حد سواء وإن تباينت هذا الإسهام كما وكيفاً، بالرغم من ذلك فإن هذه النسبة تعد ذات شأن إذا ما أخذنا في الاعتبار الانتماءين الديني والاجتماعي للمرأة الليبية، وما يفترض أن تتلقاه من تنشئة دينية واجتماعية وتربوية في مؤسسات المجتمع الرسمية منها وغير الرسمية، تحيطها بسياج من القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وتحصنها ضد الانحراف والجريمة. ناهيك عن دور العرب في المجتمع الليبي واستهجانه للانحراف والجريمة، وبذده لهما ودفع مرتكبي الإجرام للشعور بالعار الاجتماعي خاصة المرأة لدى ارتكابها للجرائم الأخلاقية بصورة خاصة.

ومحتويات هذه الورقة البحثية سوف تبين لنا جريمة المرأة بوضوح في المجتمع الليبي خلال الفترة الزمنية من (1991-2001ف)⁽¹⁾.

مفهوم الجريمة Crime

التعريف القانونى للجريمة :

تعرف الجريمة بأنها ذلك السلوك الذى يجرمه القانون بفعل أو امتناع، ويسند إلى شخص معين، ويعاقب عليه بعقوبات جزائية. وفي هذا الإطار، فقد عرف "تابان 1947 Tappan" الجريمة بأنها خرق متعمد للقانون الجنائى، تم بدون دفاع أو عذر وتعاقب عليه الدولة⁽²⁾.

ويعرف قاموس "ويستر Webster" الجريمة بأنها: "الفعل المخالف للقانون". كما وضع تفرقة مهمة بين الجريمة، والرذيلة، والإثم، فعرف الجريمة بأنها: "خرق لقانون الإنسانية"، والرذيلة بأنها: "خرق لمبادئ الأخلاق"، أما الإثم فهو "مخالفة التعاليم الدينية". فبينما جاءت التفرقة بين هذه المفاهيم واضحة في القاموس، فإن المجتمعات غالبا ما تختلف في تقريرها لأي سلوكيات تعد إجرامية، قد تتضمن ما يصفه الآخرون بالرذيلة والإثم⁽³⁾.

التعريف الاجتماعى للجريمة :

يعرف "هورتون Horton" الجريمة بأنها: "أي فعل ينتهك القانون"⁽⁴⁾.

كما يعرفها "والتر ركلز Walter Reckless" بأنها "خرق لمبادئ سلوكية مقرونة بجزاءات، سواء كانت هذه الجزاءات مستمدة من القوانين الوضعية أو من أنظمة جماعات معينة"⁽⁵⁾. كما عرفها العالم الإيطالى "جرسبيني Grispigni" بأنها: "الأفعال التي تعتبر مخالفة للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين" أو "تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه"⁽⁶⁾. كما يمكن تعريفها أيضا من الناحية الاجتماعية بأنها نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، والمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي، وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامى وفقا لقيمه ومعاييره، أو في كل سلوك مضاد للمجتمع، أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية⁽⁷⁾.

التعريف الأخلاقى للجريمة :

"تعرف بأنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأخلاقية المتعارف عليها

في المجتمع⁽⁸⁾. أو كما يعرفها الفقيه "جاروفالو Garofalo" بأنها كل فعل أو امتناع اعتبر كذلك لتعارضه مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة الغير أو الشعور بالعدالة. وهذا يعني أن الجريمة لديه في كل فعل يتعارض مع بعض قواعد الأخلاق كالشفقة والرحمة والأمانة والنزاهة لا مع جميع هذه القواعد⁽⁹⁾.

مفهوم السلوك الإجرامي :

هو النشاط المادي الإرادي الذي يكون المظهر الخارجي للجريمة المعاقب عليها، ويضم جميع العناصر المادية التي من شأنها أن تحدث ضررا وفقا للنموذج الذي حدده الشارع، ولا توجد جريمة تخلو منه⁽¹⁰⁾.

مفهوم القصد الجنائي :

يقصد به أن يتوقع الجاني أن ما قام به من فعل أو امتنع عنه، سيترتب عليه حدوث ضرر أو وقوع الخطر الذي حدث، والذي يعلق عليه القانون وجود الجريمة⁽¹¹⁾.

مفهوم جريمة المرأة :

إن الجرائم التي يمكن أن يطلق عليها جرائم المرأة هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أو هي ذلك النوع من الجرائم التي يزداد ارتكابه من قبل النساء، أو هي بمعنى آخر جرائمهن الرئيسية، أو الشائعة أو الغالبة⁽¹²⁾.

ويقصد أيضا بمفهوم جريمة المرأة: هو كل فعل قامت به المرأة العاقلة البالغة لسن الثامنة عشر فما فوق، عن شعور وإرادة، وقصد جنائي، وترتب عليه حدوث ضرر أو وقوع خطر، ويجرمه ويعاقب عليه قانون العقوبات الليبي والتشريعات المكملة له، وصدر بشأنه حكم بالإدانة، نافذ وبات من محكمة مختصة أودعت على إثره المرأة بإحدى مؤسسات الإصلاح والتأهيل بالجمهورية العظمى⁽¹³⁾.

خصائص الظاهرة الإجرامية :

يشير "جيرم هول Jerome Hall" في دراسة له بعنوان: "الخصائص العامة للقانون الجنائي" إلى أن هناك سبع خصائص لا بد من توافرها للحكم على سلوك ما بأنه جريمة. وهذه الخصائص هي:

- (1) الضرر، وهو المظهر الخارجى للسلوك، فالسلوك الإجرامى يؤدى إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا. وهذا هو الركن المادى للجريمة، فلا يكفى القصد أو النية فحسب. فلو فكر شخص ما فى ارتكاب الجريمة ثم عدل عن هذا قبل إتيان أى فعل فيها، فلا يعد مرتكباً للجريمة؛ إذ لا يعدد بالقصد أو النية.
- (2) يجب أن يكون الضرر محرماً قانوناً ومنصوصاً عليه فى قانون العقوبات، فالسلوك الموجه ضد المجتمع لا يعد جريمة إلا إذا كان محرماً قانوناً.
- (3) ضرورة وجود تصرف، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، عمدياً أم غير عمدي يؤدى إلى وقوع الضرر. ويقصد من هذا القول توافر عنصر الحرية واختفاء عنصر الإكراه. فمن يكره مثلاً على شذ زناد بندقية لا يعد مرتكباً لجريمة القتل حتى لو مات شخص نتيجة لانطلاق الرصاصة منها.
- (4) يجب توافر القصد الجنائى، وهنا يشير "جيروم هول" إلى أن بعض رجال القانون يخلطون بين القصد والباعث، فالأول هو العمل الإرادى الموصول للنتيجة، والآخر هو الأسباب والدوافع للوصول إلى الغاية. والقصد الجنائى يتحقق بالأول لا بالآخر، وقد تكون البواعث على الجريمة نبيلة، ولكن القصد فى حد ذاته يجب أن يكون قصداً للوصول إلى نتيجة ضارة يحرّمها القانون الجنائى. وعلى هذا إذا قرر أب قتل أولاده الجوعى لاعتقاده أنهم سوف ينتقلون إلى عالم أفضل، يكون باعته حسناً، وقصده خاطئاً. وأولئك الذين يعدون من المجانين وقت ارتكابهم للأفعال المحرمة قانوناً، لا يرتكبون جرائم لانتفاء القصد الجنائى.
- (5) يجب أن يكون هناك توافق بين التصرف والقصد الجنائى. وقد أعطى "هول" مثلاً على ذلك برجل الشرطة الذى يدخل منزلاً ليقبض على شخص ما بأمر من القاضى أو المسؤول القانونى، ثم يرتكب جريمة أثناء وجوده فى المنزل بعد تنفيذ أمر القبض، لا توجه إليه تهمة دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة، لأن القصد الجنائى والتصرف فيها لم يتلاقيا معا.
- (6) يجب توافر علاقة سببية بين الضرر المجرم قانوناً وسوء التصرف، فتصرف الشخص الذى يقصر فى تقديم الأوراق الخاصة بضرية الدخل يتمثل فى تقصيره فى إمساك القلم وتحرير النموذج... الخ، والضرر هو عدم تحقيق الإيراد الضريبى للخزانة. وفى هذه الحالة يتضح قيام علاقة السببية بين الاثنين، ولكن فى مثال آخر، إذا أطلق شخص النار على المجنى

عليه واختلق الأخير في أثناء وجوده في المستشفى لتضميد جراحه، تكون علاقة السببية بين التصرف والضرر غير واضحة تماما.

(7) وجود عقاب محدد قانونا، فلا يكفي أن يكون القانون قد بين الضرر، وإنما يجب فوق هذا أن يكون النص قد حوى تهديدا بالعقاب لكل من يخرج على أحكامه، والتصرف الإرادي يجب أن يكون مستوجبا لعقاب القانون.

هذه الخصائص المختلفة للجريمة، ترتبط كلها بطبيعة السلوك الذي يصح أن يطلق عليه اسم "الجريمة". ولكن عند إصدار الأحكام في غالبية القضايا لا يتعين أن يؤخذ في الحسبان كل خاصية على حده، منفصلة عن غيرها. فمثلا إذا توافر التحريم القانوني والتصرف والقصد الجنائي، ففي الغالب يتحقق توافر علاقة السببية بين سوء التصرف المخالف للقانون والضرر. ونشير هنا إلى أن الخصائص تمثل أنواع الموضوعات التي يجب أن يتناولها كل المحامين في المواد الجنائية ومؤسسو نظريات القانون الجنائي⁽¹⁴⁾.

كما حدد "جرسبيني Grispi" الصفات الأساسية للجريمة، التي تعد خصائص عامة لها في النقاط التالية:

- (1) من وجهة النظر الاجتماعية والنفسية، تتميز الجريمة بخطورتها الكبيرة.
- (2) من وجهة النظر السياسية الجنائية، تعد الجريمة سببا للضرر أو الخطر الاجتماعي غير المباشر، وهي كذلك دليل كاشف عن الخطورة الإجرامية.
- (3) من وجهة النظر الفنية الشكلية، تعد الجريمة اعتداء على حق الدولة الشخصي في المحافظة على وجودها ووحدتها.
- (4) يتقرر للجريمة عادة عقوبة، أي الحرمان أو وضع القيود على الحياة أو على الأهلية القانونية أو على استعمال الحقوق... الخ، وهي العقوبات التي تتميز بها الجريمة بصفة خاصة⁽¹⁵⁾.

خصائص الظاهرة الإجرامية في المجتمع العربي الليبي :

إن خصائص الظاهرة الإجرامية في المجتمع العربي الليبي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والديموغرافية التي طرأت على المجتمع الليبي خلال العقود الأربعة الأخيرة، وهذا ما انعكس بالفعل التقارير السنوية التي تصدر عن حالة الجريمة في ليبيا، فلقد اتضح أن كم الجرائم خلال الفترة (1991-2001ف) بلغ (598626) جريمة للذكور والإناث، (83950) بنسبة 14.5% منها جنابات و(476989 بنسبة 79.7%) منها جنح، أما المخالفات فسجلت (37687 بنسبة 6.3%) جريمة⁽¹⁶⁾. وهذا يشير إلى تطور السلوك

الإجرامى كما ونوعا سنة بعد الأخرى - وهذا ما سيتضح بالجدول المرفق بهذا الموضوع - إضافة إلى بروز أنماط إجرامية مستحدثة لم تكن معروفة على سطح الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي الليبي مثل تزييف النقود وتزويرها ، وتجارة المخدرات، وسرقة السيارات، وتزوير الأوراق والوثائق الرسمية، وانتحال الصفات الشخصية، والرشوة.. وغيرها الكثير.

وعليه يمكن تحديد خصائص الظاهرة الإجرامية في ليبيا على النحو التالي:

- (1) خاصية الاضطراب أو التطور الكمي لحجم الجريمة في ليبيا.
 - (2) خاصية التنوع، التي تعني التنامي الكيفي أو النوعي لأنماط الجرائم.
 - (3) الخطورة الإجرامية المتمثلة في جسامه الفعل الإجرامي واتسامه بالعنف.
 - (4) العنف في أسلوب ارتكاب الجرائم.
 - (5) الإجرام المنظم كما تعكسه طبيعة بعض الجرائم التي تتطلب توافر عناصر التخطيط المحكم والاشتراك أو الإسهام من أكثر من شخص في الجريمة الواحدة.
 - (6) استخدام التقنية الحديثة في ارتكاب الجرائم مثل عصابات التهريب وتزييف النقود وإدارة البغاء المنظم.
 - (7) خاصية القصد الجنائي ، وتنبؤ في أسلوب التعمد في ارتكاب الجرائم (توفر الإرادة والشعور) مثل جرائم القتل العمد والشروع فيه والسرقة بالإكراه.
- كما تشير المعطيات الإحصائية إلى أن الجرائم في ليبيا تعد كذلك جرائم اقتصادية أو جرائم أموال، وهذا ما تعكسه بالفعل جرائم السرقة بجميع أنواعها.
- الجدول التالي يوضح كم الجريمة في الجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف) حسب التصنيف القانوني لها⁽¹⁷⁾.

السنة	أنواع الجرائم			المجموع الكلي	
	جنايات	جنح	مخالفات	العدد	%
1991	5071	28707	3759	37537	6.3
1992	6413	37066	2265	45744	7.6
1993	5331	42621	4393	52345	8.7
1994	5398	42056	5043	52497	8.8
1995	6436	47961	3232	57629	9.6

9.2	54860	3484	44759	6617	1996
9.4	56264	3520	44431	8313	1997
9.0	53970	3041	41473	9456	1998
10.0	59974	2447	47914	9613	1999
10.4	62498	2834	49330	10334	2000
11.0	65308	3669	50671	10968	2001
100.0	598262	37687	476989	83950	المجموع
	100.0	6.3	79.7	14.0	%

حجم جريمة المرأة وخصائصها في المجتمع الليبي :

إن هناك بعض الصعوبات والمشاكل التي تواجه الإحصاء في مجال الجريمة، منها ما يعرف بالمناطق المظلمة أو الأرقام المطموسة المتمثلة في أن الإحصائيين لا يمكنهم العلم بكل جريمة تقع، وأن كل ما يسجله الإحصاء لا يعبر عن الواقع تعبيراً أميناً، فهناك من الأرقام ما يبقى في منطقة الظل لا تهتدي الإحصاءات إليها ولا القائمون عليها، مما يجعل عدد الجرائم الثابتة إحصائياً أقل من عدد الجرائم المرتكبة فعلاً، فعدد كبير من الجرائم قد يرتكب ولا يتم كشفه، وكثير من الجرائم التي تكتشف ربما لا يبلغ عنها لأسباب خاصة، وعدد كبير من الجرائم التي يبلغ عنها لا يعثر على مرتكبيها⁽¹⁸⁾.

كما أن عامل العرف وما يتضمنه من عادات وتقاليد وقيم وضوابط، من بين الصعوبات التي تقف حائلاً دون توثيق الكمية الفعلية للجريمة، خاصة في المجتمع الليبي، حيث يتم فض كثير من القضايا التي تصنف بوصفها جرائم بموجب القانون، بعيداً عن متناول الأجهزة الرسمية، ويسقط هذا الكم من الجرائم من الإحصاءات العامة للجريمة، ومن أبرز هذه الجرائم في المجتمع الليبي، الجرائم الأخلاقية، والمشاجرات، وخاصة ما يتعلق منها بالمرأة عندما تكون طرفاً فيها، حيث يتدخل العرف عن طريق ما يعرف بلجان فض المنازعات أو لجان الصلح لاحتواء مثل هذه الجرائم وغيرها تحاشياً لما يعرف بالعار الاجتماعي.

ومع ذلك ف فيما يتعلق بمشاركة المرأة الليبية في ارتكاب الجريمة، وجدت دراسة لجرائم المرأة الليبية من سنة 1952م إلى سنة 2002م واعتمدت

المنهج التاريخى، وإن نسبة الجرائم التي ارتكبتها المرأة خلال الخمسين سنة التي شملتها الدراسة لم تتجاوز 5.4% من إجمالي الجرائم في حين بلغت نسبة الجرائم التي اتهم الرجل بارتكابها 94.6% من إجمالي الجرائم (19).

كما أن هناك عدم اتفاق على المصطلحات المرتبطة بالجريمة، مما يعد سببا مهما في تنوع التصنيفات التي تقدمها الإحصاءات الجنائية عن الجريمة وأنواعها، فما زال العلماء مختلفين حول تحديد ماهية الجناية والجنحة والمخالفة، وما يميز كل منها عن غيرها. أضف إلى ذلك أن اختلاف الأعراف والعادات والتقاليد، وقيم المجتمعات وخصائصها الثقافية، تؤدي دورا كبيرا في إيجاد هذا الاختلاف وعدم الاتفاق حول تصنيفات الجريمة (20).

لأن العوامل الاجتماعية المتمثلة في الدين والتقاليد والأعراف هي التي تحدد لكل مجتمع كيفية تعامل أفرادها من الذكور مع الإناث، وخاصة ضمن ثقافة النوع الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية لكلا الجنسين)، فقد تناولت (دالي هوفمان بوسا مانتي) العلاقة بين أنماط من الجريمة والأدوار المختلفة لتوقعات الرجال والنساء، ومن ثم التباين في أنماط التنشئة المختلفة لتوقعات الرجال والنساء، وكذلك التباين في أنماط التنشئة الاجتماعية، وكانت (أنا أوكللي) أكثر وضوحا عندما أكدت وجود ارتباط بين جرائم الرجال والنساء، وبين الأنماط الثقافية عن الذكورة والأنوثة؛ إذ إن نمط الجرائم التي يرتكبها كل جنس تعبر عن نمط شخصيته والدور الاجتماعي له (21).

ولحل هذه الإشكالية أخذ قانون العقوبات الليبي في المادة (52) منه بالتقسيم الثلاثي للجرائم، التي نصت على أن "الجرائم أنواع ثلاث، جنایات وجنح، ومخالفات، حسب العقوبات المقررة في القانون" وأساس هذا التقسيم الثلاثي للجرائم جسامة العقوبة المقررة قانونا لكل جريمة، وأخطر أنواع الجرائم الجنایات، وهي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، السجن المؤبد، السجن (22).

إن معدل الجريمة بشكل عام في ليبيا مرتفع ارتفاعا ملحوظا، فلقد أكد ذياب البدانية في دراسة له عن واقع الجريمة وأفاقها في الوطن العربي شملت (14) دولة عربية من بينها ليبيا، اعتمد فيها على بيانات العام 1993ف، أن المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي بلغ (409) جريمة لكل (100.000)

نسمة من السكان، واحتلت ليبيا المرتبة الرابعة في المتوسط العام بعد لبنان وقطر والأردن؛ إذ بلغ متوسطها (413.6). كما احتلت المرتبة الأولى في الجرائم ضد الأموال، والثانية بعد لبنان في الجرائم الخطرة (التعدي على الممتلكات)، والمرتبة الثالثة في الجرائم الأخلاقية بعد مصر والسودان، والمرتبة الرابعة في الجرائم ضد النظام العام بعد الإمارات ومصر والسودان⁽²³⁾.

وعليه يمكن أن نحصر كم جرائم المرأة بالجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف) حسب التصنيف القانوني لها⁽²⁴⁾ وذلك من خلال الجدول التالي:

السنة	الجنايات		الجنح		المخالفات		المجموع الكلي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1991	548	6.3	1094	6.6	8	5.1	1650	6.5
1992	665	7.7	1330	8.1	1	0.6	1996	7.9
1993	743	8.6	1613	9.7	19	12.2	2375	9.4
1994	761	7.8	1649	10.0	33	21.1	2353	9.3
1995	767	8.9	1687	10.2	7	4.5	2461	9.7
1996	871	10.1	1417	8.5	15	9.6	2303	9.1
1997	914	10.6	1627	9.9	7	4.5	2548	10.1
1998	933	10.8	1336	8.1	7	4.5	2276	9.0
1999	883	10.2	1609	9.8	31	19.9	2523	10.0
2000	807	9.3	1546	9.4	17	10.9	2370	9.4
2001	838	7.9	1594	9.7	11	7.0	2443	9.6
المجموع	8640	100.0	16502	100.0	156	100.0	25298	100.0
%	34.2		65.2		0.6			

فمن خلال استعراض كم جرائم المرأة التي وردت بالجدول من خلال التقرير السنوي للجريمة بالجماهيرية خلال الفترة المشار إليها، تبين أن إسهام المرأة في الجريمة قد تعدد وتنوع؛ إنها أسهمت في جميع أنواع الجرائم.

فعلى سبيل المثال كانت أعلى نسبة لإسهام المرأة في جرائم الأخلاق، كالزنا، والمواقعة، وهتك العرض بالرضا، والتحريض على الفسق والفجور، والخطف لإتيان أفعال شهوانية، حيث بلغت (28.8%) من إجمالي جريمة المرأة، تليها نسبة جرائم السرقات بأنواعها التي بلغت (7.3%) ثم نسبة جرائم القتل بأنواعه والشروع فيه والضرب المفضي للموت والإيذاء الخطير والجسيم والإجهاض وتسبيب الوليد صيانة للعرض، التي بلغت (2%). كما أسهمت المرأة أيضا في الجرائم المخلة بالنفقة العامة (تزييف النقود والوثائق والأختام الرسمية وانتحال الصفات وتزوير البيانات الشخصية). بالإضافة إلى إسهامها الملحوظ في جرائم

الخمور والمخدرات - تعاطيا وإتجارا وحيازة- بنسبة (6.2%) من إجمالي جرائمها المسجلة خلال (1991-2001ف) (25).

وبالنظر إلى النسب المئوية والإحصاءات نلاحظ أن معدل الجريمة بشكل عام في ليبيا في ارتفاع مستمر بما في ذلك جريمة المرأة.

بعض العوامل التي تساعد على ارتكاب المرأة للجرائم

هناك العديد من العوامل التي تساعد المرأة على ارتكاب الجرائم، وهي كالآتي:

[1] العوامل البيولوجية في جرائم النساء :

لقد فسر لمبروزو في كتابه الإنسان الجامع عام 1800م أسباب السلوك الإجرامي على أساس الحتمية البيولوجية. كما أنه حصر السبب الأساسي المباشر للفعل الجنائي فيما أسماه بالاندفاع الخلقي الذي يولد المجرمين وهو متأصل في تكوينهم البيولوجي (26).

كما لاحظ لمبروزو أن التطور الفسيولوجي للمرأة (أي تطور وظائف أعضائها) يؤثر بلا شك في جرائمها، فالبلوغ والطمث والحيض وانقطاع الطمث في سن اليأس كل هذه أشياء تؤثر في إجرامها.

وقد لاحظ أيضا تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة، والبلوغ المبكر لدى العاهرات، كما لاحظ أن النشاط الإجرامي يحدث بصفة عامة في فترة الطمث (27).

ويرى بعض العلماء- أيضا- أن هناك انخفاضا كبيرا في جرائم المرأة مرده ضعفها الجسدي الذي لا يمكنها من ارتكاب الجرائم التي تتطلب القوة والعنف، خاصة مع مرورها بالكثير من الحالات الفسيولوجية المرهقة التي لا يتعرض لها الرجل كالحيض والحمل والنفاس والإرضاع ؛ ففي هذه الحالات كثيرا ما تتعرض المرأة لانفعالات نفسية واضطرابات عصبية وتقلبات مزاجية، مما يجعلها سهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية، فتندفع إلى ارتكاب أفعال لم يكن في استطاعتها ارتكابها - كما ذكرت سابقا - في غير هذه الحالات كالضرب والجرح والسرقة والسب والقذف والحرق (28).

[2] العوامل الاجتماعية في جرائم النساء :

إن الإجرام سلوك اجتماعي ، فالخارجون على القانون بعض أفراد المجتمع، والقانون الذي يخرجون عليه فيصيرون مجرمين هو من وضع أفراد ذلك المجتمع، والبيئات التي يتطبعون فيها اجتماعية، سواء أكانت هذه البيئات هي الأحوال الاجتماعية العامة التي تهيمن عليهم، أم الأوضاع الاجتماعية الخاصة المباشرة التي تشملهم والأفراد الذين يتعاملون معهم في إطارها.

وقد عارض علماء الاجتماع ما ذهب إليه رواد المدرسة البيولوجية والعضوية في دراستهم لظاهرة جرائم النساء، وتفسيرهم إجرام النساء بعوامل بيولوجية أو فسيولوجية، أو عوامل بيوفسيولوجية فقط، وأكدوا أن الجريمة سلوك إنساني مكتسب وليس موروثا، ولذلك فإنه يجب لفهم طبيعة إجرام النساء دراسة العلاقة بين سلوك المرأة الإجرامي، وبين القيم السائدة في المجتمع، والتعرف على صور الصراع بين القيم المختلفة. كما يجب الاهتمام بالدور الذي تؤديه الأنظمة المختلفة بالنسبة للمرأة وموقفها منها، كأن نعرف على سبيل المثال علاقة الرجل بالمرأة وما لها من حقوق وما عليها من التزامات. كما يجب أن نعرف أثر الأسرة والأصدقاء في إجرام المرأة؛ ذلك لأن إجرام المرأة لا ينفصل بأي حال عن المكانة التي اتفق على منحها لها أو التي حصلت عليها المرأة بكفاحها في المجتمع.

فلقد دلت الأبحاث العلمية المتوالية في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن الاعتقاد بأن هناك طبيعة خاصة للمرأة وطبيعة أخرى للرجل، من حيث السلوك الاجتماعي لكل منهما، لا يخرج في جوهره عن كونه عملية تنشئة اجتماعية.

فالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع تفرض على أعضائه من الذكور والإناث على السواء نماذج سلوكية معينة تجعل للقوة البدنية أهمية كبيرة جداً، فالأولاد يتعلمون أنهم يجب أن يكونوا أقوياء ؛ لأن القوة هي أحد مقاييس الرجولة، بينما البنات يتعلمن أنهن يجب أن يكن رقيقات وجميلات وضعيفات أيضا.

وعليه فإن ارتكاب النساء لجرائم القتل لا يحتاج إلى القوة البدنية التي يستخدمها الرجل في ارتكاب الجريمة نفسها؛ لأنها تلجأ عادة إلى استخدام السم للقضاء على حياة ضحيتها⁽²⁹⁾.

ومع ذلك نرى أن ما ترتكبه النساء من جرائم من هذا النوع يقل كثيرا عما يرتكبه الرجال من جرائم قتل ، يبدو استخدام القوة البدنية فيها واضحا، مما يدل على أن الاختلافات بين الجنسين في معدل الجريمة وأنماطها يرجع إلى عوامل اجتماعية⁽³⁰⁾.

[3] العوامل النفسية في جرائم النساء :

يذهب أنصار الاتجاه النفسي عدة مذاهب، كل واحد منها يعزو الإجرام إلى عامل نفسي رئيسي يجعله مسؤولا عن ظاهرة إجرام النساء.

ومعنى كون العامل نفسيا، هو أن يكون من قبل النفس التي تختل أو تتأثر بذاتها من ذاتها، وليس باختلاف وظائف بعض أعضاء الجسم، كالخ أو الغدد الصماء، أو بعاهات يولد بعض الناس بها، أو تكون مكتسبة نتيجة حوادث تترك آثارها فيها. والمعروف أن النفس - وإن كانت مفهوما غامضا- ذات مظاهر تتبدى في عمليات شعورية يمكن ملاحظتها، أو التعرف عليها بوسائل سهلة معينة.

ويعد جبرائيل تارد Gabriel Tarde الفقيه الفرنسي رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي لتفسير الإجرام، فقد عاصر "لمبروزو" وعارض آراءه أشد معارضة. وكان يعتقد أن إجرام النساء ظاهرة نفسية اجتماعية، ويعزو السلوك الخارج على القانون إلى عامل نفسي اجتماعي رئيسي هو المحاكاة⁽³¹⁾.

والتفسير النفسي الاجتماعي للاختلاف بين المرأة والرجل في كم الإجرام ونوعه، إنما يرجع إلى التربية والبيئة متفاعلتين مع التكوين البيولوجي المختلف لكل منهما⁽³²⁾.

طرق ارتكاب جرائم النساء :

يعد لمبروزو من أوائل العلماء الذين لاحظوا أن جرائم النساء تختلف عن جرائم الرجال لا من حيث النوع فحسب، بل من حيث النمط أيضا، فهن يرتكبن جرائم إخفاء الأشياء المسروقة والقتل بالسهم والإجهاض وقتل المواليد فضلا عن البغاء والتحريرض على الفسق.

وهو ما كشفت الأنسة (بريجون Bregon) عن جانب منه في الدراسة الإحصائية التي أجرتها على نزلاء السجن المركزي لمدينة رين Rennes الفرنسية. فقد تبين أن من بين 209 من المحكوم عليهم الذين وردوا إلى السجن في

أول يناير 1963م كانت نسبة الإناث اللاتي ارتكبن جرائم القتل العمد 23.5%، بينما بلغت نسبة اللاتي ارتكبن جرائم السرقة 13%، أما مرتكبات جريمة إيذاء الأطفال ومعاملتهم معاملة سيئة فقد بلغت نسبتهن 12.5% في حين لم تزد نسبة اللاتي ارتكبن جريمة القتل بالسم على 8% وبلغت نسبة اللاتي ارتكبن جريمة قتل المواليد 2.5%.

وبالرغم من أن البغاء لا يعاقب عليه في فرنسا فإنه يكوّن مع تعاطي المخدرات نمطا شائعا من الأنماط الإجرامية، حيث تضطر الفتيات والنساء اللاتي يتعاطين المخدرات إلى الإتجار في أجسادهن للحصول على ثمن المخدرات⁽³³⁾.

فلقد جاء في تقرير إحدى اللجان التي قامت بدراسة للأوضاع التعليمية في الولايات المتحدة استغرقت سنتين، أن تعاطي المخدرات والأمراض السرية منتشران بنسبة تتراوح بين 25 و45% من تلاميذ وتلميذات المدارس الأمريكية.

وليس هناك شك في وجود أحوال تصبح فيها النساء بغايا بدافع الفاقة والجوع أو للحصول على كساء أو مأوى، ولكن الملاحظ أن عدد الفتيات اللاتي يصبحن بغايا بسبب الغدر ببراءتهن أو استغلال سذاجتهن من جانب رجل خليع غير مسئول هو عدد قليل جدا، وهو ما يخالف الفكرة السائدة التي يصدقها غالبية الناس والتي توحي بأن أغلب البغايا احترفن البغاء لهذا السبب.

ويصنف الدكتور (بن رينمان) - وهو من الرواد في دراسة البغاء - البغايا في الأنماط التالية: البغي القاصر: البغي التي تمارس البغاء حسب الظروف، أي أنها لا تمارسه بشكل منظم، والبغي الهاوية، والبغي المحترفة الحديثة، والمحترفة القديمة، والبغايا اللاتي يلتقطن عملاءهن من الشوارع والميادين ويسميهن السائرات، أو البغايا الطاعنات في السن اللاتي بلغن نهاية الخدمة، والحفارات الذهبية أو نساء الشوارع المتسعة الغنية بالمحلات والمطاعم، والنساء المتزوجات والنساء المطلقات وفتيات النداء.

ويبلغ عدد النساء اللاتي يحترفن البغاء في الولايات المتحدة الأمريكية رقما يزيد على المليون امرأة منتشرات في طول البلاد وعرضها.

وفي فرنسا زاد عددهن على الثلاثمائة ألف امرأة. أما في إيطاليا فقد بلغ عدد النساء اللاتي يمارسن البغاء مليون امرأة على الأقل طبقا لما أعلنته لجنة الدفاع

الاجتماعى والأخلاقى عن المرأة فى إيطاليا⁽³⁴⁾.

النوعية الخاصة لجرائم النساء :

إن نوعية الجرائم التى يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هى تلك الجرائم المتميزة التى تختص بها المرأة، أو هى ذلك النوع من الجرائم الذى يزداد ارتكابه من قبل النساء أو هى بمعنى آخر "جرائمهن الرئيسية". كما يمكن أيضا أن نطلق عليها جرائمهن الشائعة أو "جرائمهن الغالبية".

فى مطلع القرن العشرين اتضح أن أنواع الجرائم التى ترتكبها النساء عامة هى إلى حد كبير جرائم جنسية وجرائم ضد الملكية، وتنعكس الخطايا الخاصة بالشهوة والجشع، فهذه النظرة التقليدية لجرائم النساء فى ذلك الوقت⁽³⁵⁾.

وتتفق ملاحظات معظم المتخصصين أمثال (هيلى - ميليجرى - وجورنج) على أن النساء المجرمات يستخدمن الخداع والمكر فى ارتكاب الجرائم أكثر مما يستخدمه الرجال⁽³⁶⁾.

فيرى "بيرس سميث" أنه على الرغم من أن النساء يؤدين دورا ثانويا فى جرائم النصب والاحتيال، مقارنة بالدور الرئيسى الذى يلعبه الرجال ، فإنهن يستخدمن الدهاء والحيلة ويؤدين دورا فى هذه الجرائم يتم فى صورتين، إحداهما إغراء الرجل واجتذابه إليهن حتى يجد نفسه منغمسا معهن فى وضع مخل بالشرف، وتبلغ الخطة ذروتها حيث يباغت المرأة شريكها ويراه متلبسا معها، وهو قد ينتحل صفة زوجها أو أخيها، ويهدده بالانتقام منه أو التشهير به، فيجد الضحية نفسه مضطرا إلى الرضوخ لكل طلباته وهى لا تخرج عادة عن تعويض مالى كبير يتناسب مع ثرائه وغناه.

أما الصورة الثانية فهى التى تقوم فيها المرأة بتمثيل دور الزوجة المهذبة، أو الأخت الرقيقة اللطيفة التى تقتصر مهمتها على إضفاء جو من الثقة على الموقف الذى يتم فيه الاحتيال على المجنى عليه، بحيث يبدو له كما لو كان صحيحا وإضفاء مسحة من الاحترام على الواقعة الملفقة التى اختلقها شريكها⁽³⁷⁾.

ويرى كثير من المتخصصين فى علم الإجرام أن النساء المجرمات يظهرن خداعا أكثر مما يظهر الرجال المجرمون ؛ والسبب وراء هذا القدر العظيم من الخداع يمكن أن نجده فى الأخلاق، والخصائص الجنسية، التى يملئها خفاء سلوك

النساء والاختلافات الجسمية الطبيعية والنفسية بين الرجل والمرأة.

وهناك بعض المهتمين بالظاهرة الإجرامية وعلاقتها بالمرأة، ممن يذهبون إلى أن القتل بالسّم هو الأسلوب الرئيسي للقتل الذي تستخدمه النساء، وأن الشكل الظاهر للتسميم هو استخدام الزرنيخ، ويليه السيانيد ثم بكلوريد الزئبق، ويوصفها مشترية وربة بيت فإن المرأة يمكنها أن تشتري المبيدات الحشرية وسم الفئران، وأثناء قيامها بإعداد الطعام أو بالتمريض يسهل عليها أن تقدم السم⁽³⁸⁾.

وفي الماضي القريب كان عدد من الأطفال الصغار الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة للإهمال الإجرامي، والتجوع دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكناً.

وهناك عدد آخر من الأطفال الذين ماتوا بطرق غامضة وهم في رعاية النساء اللاتي يطلق عليهن وصف مربيات الأطفال أو النساء اللاتي أنجبن دون زواج، وهذا كان يحدث قبل أن يتخذ المجتمع الحديث إجراءات ضد مثل هذه الأفعال.

ويعد قتل المواليد نوعاً آخر من إجرام النساء، ولكن يبدو - مع الزيادة المطردة في أساليب تنظيم الأسرة - أن هذا النوع من جرائم النساء في طريقه إلى الاختفاء من المجتمعات الحديثة.

وقد كان قتل المواليد، من الناحية العملية هو الطريقة الوحيدة التي تلجأ إليها الفتيات غير المتزوجات والنساء لإخفاء تورطهن وتجنباً لنبذ المجتمع لهن⁽³⁹⁾.

ومن جرائم الاعتداء الخطيرة نوع خاص ترتكبه المرأة، وهو إلقاؤها ماء النار على وجه الضحية، وهي - أي الضحية - في كل الأحوال المحب الخائن، وقد لاحظ "بولاك" أن هذه الجريمة بالذات ترتفع نسبة غير المكتشف منها.

كذلك تلجأ المرأة إلى اختلاق اعتداءات زائفة ذات طبيعة جنسية؛ فتدعي أنها اختطفَت أو تشكو من أنها كانت قد هوجمت في حين أنها كانت متفاهمة وراضية بالاعتداء عليها. أو ما يمكن أن نسميها جرائم الاغتصاب المتعلقة بالمرأة.

وقد كشف "سذرلاند Sutherland" التناقضات العديدة بين الرقم الخاص لمن قبض عليهم بتهمة ارتكاب جرائم الاغتصاب بالإكراه وهو رقم كبير، والرقم

الخاص بمن حكم عليهم بالفعل لارتكابهم هذه الجريمة في ولاية نيويورك وهو رقم صغير. فقد تبين أن 18% من العدد الإجمالي لمن اتهموا بارتكاب جرائم الاغتصاب خلال الفترة من 1930م إلى 1939م في ولاية نيويورك هم الذين حكم عليهم بالفعل⁽⁴⁰⁾.

وهناك أفعال جنسية يمكن أن تمارسها الإناث مستترات خلف صور من السلوك العادي، من ذلك أفعال العناق والمعاينة الجنسية المستثيرة التي يكون طرفها الآخر صبي صغير أو فتى في مستهل مرحلة البلوغ⁽⁴¹⁾.

وفيما يتعلق بجرائم السطو والسرقة، نجد أن النساء يتدخلن أحيانا في ارتكابها إما بالتحريض عليها أو بالمساعدة في ارتكابها أو أن تقوم بالمراقبة أثناء تنفيذ عملية السرقة أو تقوم بتضليل رجال الشرطة حتى لا يقوموا بالقبض على الجناة. والبغي كثيرا ما تكون سارقة، فهي تستخدم البغاء لمجرد الخداع والإيقاع بضحيتها. وكذلك جرائم السرقة من المحلات والمتاجر الكبرى التي تشتهر بها النساء اللاتي يرتكبن هذا النوع من جرائم السرقة من هذه المتاجر كل عام.

كما أن هناك العديد من الجرائم الأخرى التي ترتكبها النساء والمتمثلة في جرائم السرقة من المنازل ؛ وذلك بتقصصها دور الخادمة ،و هناك أيضا جرائم الابتزاز وجرائم الدجل والشعوذة والتنبؤ بالغيب، وقد تشترك في عمليات النصب التي يرتكبها الرجال، بالإضافة إلى جرائم الإجهاض هي أكثر أنواع الجرائم ارتكابا من قبل المرأة⁽⁴²⁾.

الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء :

صحب الاهتمام بجرائم النساء اهتمام جاد بتحديد الحجم الحقيقي أو الأبعاد الحقيقية لإجرامهن، لذلك تتابعت المحاولات التي قام بها العلماء لبلوغ هذه الغاية.

ويعد العالم البلجيكي "كيتليه Quetelet" صاحب أول محاولة في العصر الحديث لتحديد معدل للإجرام وبيان نسبة ما ترتكبه الإناث من جرائم إلى إجمالي ما يقع منها في السنة، فقد لاحظ سنة 1835م أن نسبة ما ترتكبه الإناث إلى ما يرتكبه الذكور من جرائم تبلغ 21 جريمة مقابل كل عشرة آلاف جريمة ترتكب كل عام.

ولقد لاحظ العالم الفرنسي "جرانييه" أنه بينما بلغ عدد الأشخاص الذين ارتكبوا

جرائم قدموا من أجلها إلى محاكم الجنايات ومحاكم الجنب 209075 شخصاً، فإن عدد الإناث بينهم لم يزد على 27305 أنثى، أي أن نسبة الإناث المجرمات إلى إجمالي المجرمين لم تزد على 13% فقط، وكانت النسبة في الفترة الواقعة بين عامي 1826م و1830م (23%) ، ثم انخفضت إلى 18% سنة 1839م.

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقي لجرائم النساء الدكتور مارشيه (Marchais) الذي تبين له أن المرأة، فضلاً عما ترتكبه من جرائم معلومة، تؤدي دوراً فيما يسمى بالجرائم الخفية التي تبلغ نسبتها 10% م من جرائم السرقة، ومن خمسة إلى 20% من جرائم القتل العمد، و10% من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد و40% من جرائم الآداب.

وقد لاحظ "جاك ليونيه" في البحث الذي أجراه على ظاهرة قتل المواليد أن نسبة الجرائم الخفية التي ترتكبها الإناث تختلف من جريمة إلى أخرى ؛ ففي جريمة قتل المواليد لا تزيد نسبة ما يصل منها إلى علم الشرطة عن 25% فقط وقد تصل في بعض الأحيان إلى 40% كما هو الحال في فرنسا وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بمثيلاتها من الجرائم الأخرى التي ترتكبها الإناث كالإجهاض والدعارة.

وهذا الارتفاع يرجع إلى طبيعة الجريمة ذاتها، فالمعروف أن قتل المواليد يحدث بعد فترة حمل طويلة معلومة لعدد كبير من الناس وينتج عنه وجود جثة الوليد مما يؤدي إلى سهولة اكتشاف الجريمة واقتضاح أمر مرتكبيها، في حين يختلف الأمر عن ذلك في جريمة الإجهاض التي تتضاءل فرص الكشف عنها، وتتعدم هذه الفرص في الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور، نظراً لأنهم يفضلون اللجوء إلى احتياطات محكمة وأساليب مختلفة تجنباً لتدخل الشرطة.

ويتفق "مارشيه" مع "جرانبيه" في أن الإناث يشتركون في الجرائم الخفية بنسبة تفوق نسبة الذكور ؛ لأنهم يفضلون أن يعهدن بالتنفيذ إلى رجل ، ويقتنهن بعيداً حتى لا يقعن في يد العدالة⁽⁴³⁾.

الطبيعة المتخفية لجرائم النساء :

نالت النساء كثيراً من الثناء والإطراء بسبب نسبة إجرامهن التي تبدو منخفضة إذا ما قورنت بأية مجموعة سكانية أخرى. وفي الحقيقة فإن العلاقة بين الواقع، وبين الظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لا بد أن تدرس، وأن يكشف عنها.

وفى هذا المجال تفرض ثلاثة تساؤلات نفسها على المتهم بجرائم النساء: أولها ما إذا كانت هناك جرائم معينة خاصة بالنساء وحدهن. أو جرائم يشتركن فيها اشتراكا واضحا ولكن لا يبلغ عنها إلا فى حالات أقل بكثير من الواقع. وثانيها ما إذا كانت النساء الخارججات على القانون أقل تعرضا للقبض عليهن والمساءلة القانونية المترتبة على ذلك. أما ثالثها فهو إذا ما كانت النساء اللاتي يقبض عليهن يلقين معاملة سيئة فى الإجراءات التي تتخذ حيالهن.

وللإجابة عن هذه التساؤلات يرى (بولاك) أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا فى التقارير، خاصة فيما يتعلق ببعض الجرائم مثل السرقة من المحلات والسرقة التي ترتكبها البغايا، والسرقاات التي ترتكبها الخادماات والإجهااض، والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال، والقتل، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي، والفعل الفاضح العلني التي لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة.

ويرى (بولاك Pollack) أن النساء المجرمات يلقين الحماية من الرجال، حتى ولو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات.

وهناك سبب ثقافي آخر، يتصل أيضا بحماية الرجال للنساء، ذلك السبب الذي يؤدي دورا مماثلا فى إخفاء جرائم النساء، لأن هناك من يذهبون إلى أن النساء يقمن بأدوار فى المجتمع أقل فاعلية من أدوار الرجال، والحقيقة أن النساء هن- فى الغالب- المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال، وبهذه الصفة فإنه يصعب اكتشافهن.

كذلك لاحظ (بولاك Pollack) وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عدد ما ينكشف منها بالنسبة للرجال، فى حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء؛ لأن أدوارهن كربات بيوت، ومربيات للأطفال، وممرضات، وزوجات وعشيقاات، وغير ذلك تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة، مثال ذلك التسميم البطئ للزواج والمعاملة السيئة للطفل.

هذا فضلا عن حقيقة متكررة لاحظها كثير من المتخصصين فى علم الإجرام، وهي أن أغلب ضباط الشرطة وكذلك القضاة يكونون أكثر مرونة نحو النساء مما هم عليه نحو الرجال، وقد قادت هذه الاعتبارات (بولاك) وغيره من المتخصصين

إلى ملاحظة أن إجمام النساء إنما هو إجمام خفي ومقنع إلى درجة كبيرة⁽⁴⁴⁾.

مظاهر الاختلاف بين إجمام الرجل وإجمام المرأة :

تدل الإحصاءات الجنائية في الدول المختلفة على وجود اختلاف كبير بين إجمام كل من الرجل والمرأة، سواء من حيث عدد الجرائم المرتكبة، أو من حيث نوعها، أو من حيث جسامتها.

اختلاف كم الإجمام بين المرأة والرجل :

أثبتت الإحصاءات الجنائية في كثير من دول العالم وفي سنوات مختلفة أن إجمام المرأة أقل كما من إجمام الرجل. ومن أمثلة ذلك أن إجمام المرأة في الجمهورية اللبنانية يمثل 2.7% من الإجمام الكلي، وفي جمهورية مصر العربية يمثل 4% من الإجمام الكلي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 8%، وفي فرنسا يمثل الإجمام العام للنساء 10%، وفي سويسرا 12%، وفي ألمانيا أثبتت الإحصاءات في فترة من الفترات أن إجمام المرأة يصل إلى 14% من الإجمام الكلي، وفي إيطاليا 17%، وفي كل من اليابان واليونان ارتكب النساء 6% من مجموع الجرائم.

وقد حاول بعض العلماء إنكار وجود هذا الاختلاف الكمي بين إجمام كل من المرأة والرجل وذلك بوصفه مجرد اختلاف ظاهري⁽⁴⁵⁾.

فقد ذهب لمبروزو إلى أنه إذا أضيف ما تمارسه النساء من بغاء إلى مجموع جرائم النساء لتساوى الرجال والنساء من حيث كم الإجمام، وذهب آخرون إلى أن هذا النقص الظاهري الذي تثبته الإحصاءات في كم إجمام النساء يرجع إلى سببين: الأول: أن كثيرا من جرائم النساء يتم في الخفاء، بينما لا يتيح للرجل فرص أن يخفي ما يرتكب من جرائم. ومن أمثلة الجرائم التي تخفيها المرأة جرائم السرقات من المحلات التجارية، وما ترتكبه الخادومات من سرقات من المنازل التي يقمن بالخدمة فيها، وجرائم الإجهاض. والسبب الثاني أن كثيرا من الجرائم التي يرتكبها الرجال يكون سببها المرأة. فقد أثبتت الدراسات الإحصائية أن المرأة تكون سببا في 40% من الجرائم التي تقع ضد الأخلاق، 20% من جرائم القتل، 10% من جرائم السرقة. فإذا أضيفت هذه الجرائم إلى ما ترتكبه النساء لتغير التوزيع النسبي للإجمام بين النساء والرجال تغيرا كاملا.

وبذلك يمكن القول إن إجرام المرأة يمثل نسبة ضئيلة من إجرام الرجل⁽⁴⁶⁾. كما تبين ذلك واضحا من حيث مقارنة كم إجرام الرجل بكم إجرام المرأة في المجتمع الليبي، حيث نلاحظ بتشخيص حالة جريمة المرأة في الجماهيرية خلال الفترة من (1991-2001ف) أن المرأة - بشكل عام - قد أسهمت بـ (25298) جريمة، أي ما نسبته (4.2%) من إجمالي كم الجرائم المسجلة بالجماهيرية البالغة (598626) جريمة، بينما جرائم الرجال البالغة (573328) جريمة تمثل (95.8%) من إجمالي كم الجرائم المسجلة بالجماهيرية⁽⁴⁷⁾.

ويمكن أن نلاحظ أن جرائم المرأة في ارتفاع ملحوظ وواضح ؛ فقد قفزت جرائم المرأة من (1650 بنسبة 6.5%) جريمة خلال عام 1991ف من إجمالي كم الجرائم إلى (2443 بنسبة 9.6%) جريمة، خلال عام 2001ف، أي بزيادة (793 بنسبة 3.1%) جريمة⁽⁴⁸⁾، وهي زيادة لافتة للنظر إذا أخذنا في الاعتبار الخصائص الاجتماعية للمجتمع الليبي، وظروف التنشئة والتربية التي تخضع لها المرأة في ليبيا.

اختلاف نوع الإجرام وجسامته لدى كل من الرجل والمرأة :

أثبتت الإحصاءات الجنائية في كثير من الدول حقيقة ثانية فيما يتعلق بأثر الجنس في ارتكاب الجريمة، وهي أن المرأة تختلف عن الرجل من حيث إقدامها بنسبة أكبر على نوع معين من الجرائم، بينما لا يقدم الرجل على هذا النوع بنفس النسبة. من أمثلة ذلك كثرة إقدام المرأة على جرائم الإجهاض، وقتل المواليد، بينما يقل اهتمامها بجرائم الحريق، والاعتداء على العرض، والجرائم المضرة بالمصلحة العامة.

كذلك يغلب على المرأة إقدامها على جرائم غير جسيمة، كالمخالفات والجنح. فقد أثبتت الإحصاءات ضالة عدد الجنايات التي ترتكبها المرأة⁽⁴⁹⁾.

وفي المجتمع الليبي بالنظر إلى جسامه الفعل الإجرامي للمرأة تبين أن نسبة (65.2%) من جرائم المرأة كانت جنحا، أي جرائم من المرتبة الثانية من حيث الجسامه والخطورة، تليها جرائم الجنايات وبنسبة (34.2%) وهي الجرائم الأكثر جسامه وخطورة، في حين لم تتعد جرائم المخالفات (0.5%) أي أن نسبة

(99.4%) من جرائم المرأة كانت من جرائم الدرجة الأولى والثانية من حيث الجسامة والخطورة⁽⁵⁰⁾.

وبتصنيف جرائم الجنايات والجنح إلى تفريعاتها القانونية اتضح أن أعلى نسبة من جرائم الجنايات، كانت للجنايات ضد الأشخاص حيث بلغت (80.4%) من إجمالي جرائم الجنايات، تليها جرائم الجنايات الأخرى ونسبة (51.1%) ثم الجنايات ضد الأموال ونسبة (4.5%)، وبذلك يتضح أن جرائم الجنايات ضد الأشخاص كانت أعلى نسبة بين جرائم الجنايات التي تأتي في المرتبة الأولى من حيث الجسامة والخطورة حسب التصنيف القانوني للجريمة⁽⁵¹⁾.

أسباب اختلاف إجرام الرجل والمرأة :

اختلفت آراء العلماء حول تعليل الاختلاف الواضح بين نسبة إجرام النساء ونسبة إجرام الرجال إلى الإجماع الكلي. وأهم ما قيل من آراء في تفسير هذه الفروق تدّين المرأة وسموها الخلقي، واختلاف الدور الاجتماعي، وأخيراً الاختلاف التكويني. وهي كالتالي:

[1] تدّين المرأة وسموها الخلقي :

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن المرأة أقل من الرجل ارتكاباً للجرائم لأنها أكثر منه استجابة لتعاليم الدين، ولأنها تتميز عليه بسمو خلق جبلت عليه. فهي تتصف بالإيثار والتضحية وتمتاز بالبرقة والعطف والحنان، مما يجعلها أبعد من الرجل عن طريق الإجرام⁽⁵²⁾.

[2] اختلاف الوضع الاجتماعي :

ذهب الرأي الثاني إلى أن وضع المرأة في المجتمع يختلف عن وضع الرجل، مما يجعل إجرامها أقل، ويستند هذا الرأي إلى حجتين: الأولى: أن المرأة في كل مراحل عمرها لا تتحمل مسؤولية مباشرة، فهي تتمتع غالباً بحماية الرجل سواء كان أباً أو أخاً أو زوجاً أو ابناً، وهذا يجعلها بعيدة عن العوامل الخارجية التي قد تؤثر فيها فتدفعها إلى الإجرام. بينما الرجل على العكس من ذلك؛ فهو الذي يتحمل المسؤولية ويضطر بحكم هذا الدور الملقى على عاتقه أن يواجه المجتمع فيتعرض للمؤثرات المختلفة التي قد تدفعه إلى ارتكاب الجريمة. وفضلاً عن ذلك فإن القانون يطالب الرجل أحياناً بأكثر مما يطالب به المرأة، وهذا يجعل نطاق مسؤوليته، ومن

ثم نطاق احتمال تقصيره أكثر اتساعا منه لدى المرأة⁽⁵³⁾.

[3] الاختلاف في التكوين :

ذهب رأي أخير إلى القول بأن قلة إجرام المرأة، مرجعه أنها تختلف عن الرجل من حيث التكوين العضوي والنفسي؛ فمن الناحية العضوية فإن تكوين المرأة أضعف بنيانا من الرجل. وقد عني الباحثون بمقارنة جسم المرأة بجسم الرجل، سواء من حيث الطول أو الوزن أو الأعضاء المختلفة الداخلية والخارجية. وقد قام بعض الباحثين بعملية حسابية دقيقة لتقدير نسبة قوة المرأة البدنية إلى قوة الرجل. واستخلص من ذلك أن قوة المرأة تعادل نصف قوة الرجل، ولذلك لا تقدم المرأة على الجرائم التي تتطلب جهدا بدنيا. فمثلا لا تقدم المرأة في أغلب الأحوال على جرائم العنف، وإنما تميل إلى جرائم القذف والسب والتحرّض على الفسق، وفي حين تلجأ إلى ارتكاب جريمة القتل نجدها تلجأ إلى وسيلة السم⁽⁵⁴⁾.

ومن الناحية النفسية تمر المرأة بحالات خاصة بها، تؤثر في نفسيّتها، وتعد من العوامل التي تساعد على ارتكاب الجريمة. من ذلك حالة الحيض والحمل والوضع والرضاعة، ففي هذه الحالات كثيرا ما تتعرض المرأة لانفعالات مختلفة، وتقلبات في المزاج قد تدفع بها إلى ارتكاب بعض الجرائم، ولاسيما جرائم الإجهاض وقتل المواليد.

وقد أثبتت أحد الإحصاءات أن 41% من جرائم النساء في إنجلترا قد ارتكبت وهن في حالة حيض، وأن 63% من جرائم السرقة التي ارتكبتها نساء من متاجر باريس قد ارتكبتها وهن في حالة حيض⁽⁵⁵⁾.

وحين قسّم كم جرائم المرأة على العدد الكلي للإناث الذي حدده المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغ (2617689)⁽⁵⁶⁾، اتضح أن معدل جرائمها قد بلغ (943) جريمة لكل (100.000) نسمة من الإناث في المتوسط العام و(1704) جريمة لكل (100.000) من الإناث الراشدين تقريبا، وإذا ما قسّمنا كم جرائم المرأة أيضا على (11) سنة، وهي الفترة المحصورة في السنوات بين (1991-2001ف)، يكون متوسطها (2300) جريمة تقريبا، وبقسمة هذا المتوسط السنوي على أشهر السنة، يصل المتوسط إلى (192) جريمة لكل شهر تقريبا، أي ما يعادل

(8) جرائم لكل (24) ساعة تقريبا⁽⁵⁷⁾.

وهنا نلاحظ أنه إذا كانت نسبة إسهام الإناث في الجريمة قليلة فإنها تستحق الوقوف عندها، خاصة لصغر حجم المجتمع وما يحكمه من عادات وتقاليد وقيم تنطلق من تعاليم الدين الإسلامي.

المرأة وتجارة المخدرات :

على الرغم من أن تعاطي المخدرات وعقاقير الهلوسة لم يعد مقصورا على الرجال فقط، كما كان الحال في الماضي، بعد أن أصبحت النساء يتعاطينها ونسبة كبيرة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، على الرغم من ذلك فإن الرجال لا يزالون يحتفظون بتفوقهم في هذا المجال؛ فقد جاء في تقرير نشرته وزارة الصحة الأمريكية أن نسبة النساء متعاطيات الهيروين تبلغ 20% بينما تزيد نسبة النساء اللاتي يتعاطين الأنواع الأخرى من المخدرات كالماريجوانا ولكنها لا تصل إلى نسبة الرجال، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الذين فصلتهم البحرية الأمريكية من البحارة الذين يتعاطون المخدرات 5472 بحارا سنة 1960م، ارتفع عددهم في العام التالي إلى سبعة آلاف بحار.

كما يلاحظ أن النساء يرتكبن عادة جرائم متوسطة أو قليلة الخطورة ونادرا ما يرتكبن جنایات شديدة الخطورة، فإذا حصرنا جرائم النساء فسنجد أنها من النوع المتوسط الخطورة، وأهمها - كما ذكرنا سابقا - الجرائم الأخلاقية كالإغارة والتحرّض على الفسق والسرقة البسيطة والنصب والاحتيال والقتل والسب، وهذه الجرائم تمثل الغالبية العظمى من جرائم النساء في حين يتكون الجزء الباقي من الجرائم الشديدة الخطورة وأهمها القتل، وإحداث عاهة مستديمة وتهريب المخدرات والسرقة المعدودة من الجنایات⁽⁵⁸⁾.

وفي دراسة تحت عنوان: المرأة والجريمة، أجرتها الدكتورة سامية الخشاب، طبقت الباحثة استمارة البحث على عينة من النزيلات قد بلغ عددهن خمسين امرأة منها عشرون امرأة من القاتلات وثلاثون من نزيلات قضايا المخدرات. ويمكن أن نستخلص أهم ما توصلت إليه بشأن مرتكبات تجارة المخدرات على النحو التالي:

توضح الباحثة عند بحثها للحالة العملية أنها قد وجدت أن 53.3% من المبحوثات لا تعملن، وأن 63.3% مرتكبات جرائم المخدرات حضريات مقابل

36.7% من الرىف، وأن 100% من المبحوثات مسلمات، وأن جمىع العاملات من المبحوثات وعددهن 14 مفردة يتوزعن بىن العمل بمهنة عاملة (8 مفردات، تاجرة 6 مفردات)، وأن 70% من نزىلات جرائم المخدرات يعشن داخل أسر كبرى الحجم⁽⁵⁹⁾.

وفى دراسة عن جرائم النساء اتضح من خلال بحث أجراه الدكتور سمىر الجنزورى عام 1959 عن النزىلات المحكوم عىهن فى سجون الإقلىم المصرى ماىلى:

أن عدد مرتكبات جريمة الإىجار فى المخدرات قد بلغ 212 حالة ونسبتهن (25.73%) وهذا ىزىد على ربع المجموع الكلى للنزىلات المحكوم عىهن بالسجون المصرىة فى أول ماىو 1959م، وقد ىعزى ذلك إلى أن غالبىة النسوة المحكوم عىهن فى جرائم الإىجار فى المخدرات متزوجات من رجال ىحترفون تلك التجارة المحرمة. كما اتضح أن عدد المتزوجات والأرامل بىن النزىلات مرتكبات جريمة الإىجار بالمخدرات أكثر مما هو متوقع نظرىا وأن عدد اللاتى لم ىتزوجن أقل مما هو متوقع نظرىا، كما أن معظم النزىلات مرتكبات جرائم الإىجار بالمخدرات ىقعن فى فئة السن فوق 32 سنة، وخاصة فوق 52 سنة، وأن معظم النزىلات مرتكبات جريمة تعاطى المخدرات ىقعن فى فئة السن 33 سنة فما فوق وهى السن التى تزىد فىها نسبة النزىلات المتزوجات على نسبة النزىلات غىر المتزوجات⁽⁶⁰⁾.

أما فىما ىتعلق بالمجتمع اللبىى فنلاحظ أنه على الرغم من صدور القانون رقم (7) لسنة 1990، بشأن المخدرات والمؤثرات العقلىة والمعدل بالقانون رقم (19) لسنة 1423م الصادر فى 1423/1/29م⁽⁶¹⁾، والقانون رقم (4) لسنة 1423م فى شأن تحرىم الخمر⁽⁶²⁾، فإن جرائم المخدرات والخمور موجودة فى المجتمع اللبىى ، وهى فى تصاعد مستمر؛ إذ نلاحظ ذلك بوضوح من خلال عرض الجدول التالى، والذى بىىن لنا كم جرائم الخمور والمخدرات فى المجتمع اللبىى من فترة 1973-2003ف⁽⁶³⁾.

المجموع العام		السنوات			نوع الجريمة
%	المجموع	-93 2003	92-83	-73 82	
100.0	70571 %14.6	49089 %69.3	20614 %29.2	868 %1.2	جرائم المخدرات والخمور (الإتجار، زراعة، حيازة، تعاطي، إدمان، تعاطي الخمور وتصنيعها)

فهذا الجدول يوضح جرائم المخدرات والخمور في المجتمع الليبي والمرأة مشاركة في جزء أوفي آخر منها.

المرأة والعود إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع الليبي :

إذا كان منطلق فكر السياسة الجنائية أن الجزاء موجه نحو تقويم الخطورة الإجرامية في شخص المجرم، فإن رعايته خلال فترة سلب حريته في المؤسسة العقابية، ورعايته بعد الإفراج عنه (الرعاية اللاحقة) تعد تدبيراً وقائياً وتحفظياً له ما يبرره؛ إذ لا يصح ترك المفرج عنه للعوامل والظروف الخارجية، التي يحتمل أن تكون قد أدت دوراً أساسياً في ظهور الجريمة. كما أنه لا يجوز ترك المفرج عنه لرحمة الناس الذين قد لا يعطونه الثقة مرة أخرى ولا يجوز أيضاً ترك الناس تحت رحمته بما قد تتطوي عليه نفسه من خطورة إجرامية كامنة محتملة الظهور والعودة⁽⁶⁴⁾.

ومن الملاحظ في معظم البحوث التي تناولت ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة، أن معدلات العود عند الإناث عالية، وذلك قد يكون مرجعه إلى الصعوبات التي تواجه المرأة بعد الإفراج عنها بداية من رفض أسرتها لها، وصعوبة الحصول على عمل بسبب ملفها الجنائي، وربما يتم استقطابها حتى قبل الإفراج عنها داخل السجن من قبل سبينة أخرى لضمها لتنظيم إجرامي ما (كشبيكات الدعارة مثلاً) خاصة في ظل ضعف برامج الرعاية اللاحقة، فرغم وجود

التشريعات التي تنظم عودة المفرج عنهم من السجن في ليبيا إلى الحياة فإنها تقتصر إلى التفعيل الكافي عن طريقة توعية السجناء بكيفية الاستفادة منها والجهات التي عليهم اللجوء إليها لحل المشاكل التي تواجههم بعد الإفراج عنهم، فعلى سبيل المثال يقدم صندوق التضامن الاجتماعي مساعدة أو معاشاً شهرياً للنساء اللاتي ترفض أسرهن استقبالهن بعد الإفراج عنهن ، لكن بسؤال المدير المالي لفرع الصندوق في إحدى الشعيبات (المحافظات) ذكر أنه لم تراجع أي حالة طالبة الحصول على المساعدة⁽⁶⁵⁾.

الخاتمة

فى النهاىة وبعء هذا السراء الكمى والكىفى لجرىمة المرأة فى المآآمع اللبىى نلاآظ أن معءل الجرىمة بشكل عام فى ارآفاع مسآمر بما فى ذلك جرىمة المرأة. ولكن يمكن القول إن الجرىمة لازمت الإنسان منذ ووءوه على وءه الأرض، وآعانى منها آمع المآآمعاء ءون اسآآآاء وإن آآآآآ آءة هآه المعاناة ومسآواها.

إن إسهام المرأة فى الجرىمة بشكل عام، يعكس صورة لا آلىق بوضع المرأة الآى منآآ الآقوق الآآآماعىة والسىاسىة والاآآصاءىة والآى آمآل نصف المآآمع وىوكل إلبها أكبر وأهم المهام المآمآلة فى الآآشأة الآآآماعىة للأآبال. كما لا آلىق بمآآمع صآبر الآم، وىءبن بالإسلام وآآكمه عاءاء وآآالىء وقىم آآآلق من آعالىم الءىن الإسلامى.

وىمكن القول إن إسهام المرأة فى الجرىمة ىرآآبط بأوضاع آآآماعىة واآآصاءىة آأاطآ بها، وقء آكون من بىن الأسباب الآى ءفعآها إلى ارآآاب الجرىمة، الأمر الذى يؤءى إلى أن ىكون مآار سؤال ىبآآ عن إآابة علمىة من آلال البآآ والآقصى بالطرق والوسائل العلمىة الءقىة آول الإآابة على هآا السؤال بالآظر إلى هآه الأوضاع والأسباب.

الهوامش:

- (1) (1991-2001ف): تكتفي الباحثة بعرض جريمة المرأة في المجتمع الليبي وفق هذه الفترة الزمنية وذلك لما توفر لديها من معلومات عنها.
- (2) Gwyhn Nettler, explaining crime, McGraw-Hill Book company, 1974, p.13.
- (3) عمر أكرم عبد النبي أكرم: خصائص الظاهرة الإجرامية في مجتمع متغير "دراسة سوسولوجية للجرائم المبلغ عنها في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2003م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الاسكندرية، الاسكندرية - مصر، 2008، ص109. نقلا عن:
- Marianhe Levert, Crime, Gerald leinwand and the Philip life group, inc. V.S.A. 1990. pp. 1-
- (4) صالح السعد: علم المجني عليه (ضحايا الجريمة)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999م، نقلا عن:
- Horton Paul and Gerals R. Leslia, the sociology of social problems, 2nd edition Appleton country press, Inc, 1960, p.109.
- (5) فرح صالح الهريش: علم الإجرام، الدار الأهلية للطباعة والتجليد، بنغازي - ليبيا، 1999م، ص51.
- (6) محمد إبراهيم زيد: مقدمة في علم الإجرام والسلوك الاجتماعي، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة - مصر، 1978، ص ص37-38.
- (7) علي الحوات وآخرون: دراسات في المشكلات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس - ليبيا، 1985م، ص20.
- (8) فرج صالح الهويش: علم الإجرام، مرجع سبق ذكره، ص52.
- (9) المرجع السابق نفسه، ص52.
- (10) محمد سامي النبراوي: شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، ص111.
- (11) إعداد وتجميع: شحات ضيف الديجاوي: موسوعة التشريعات الليبية الحديثة: قانون العقوبات الجنائية الليبية، 2002، ص21.
- (12) سامية حسن الساعاتي: علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1999م، ص208.
- (13) محمد منبى عبد النبي بكار: العوامل الأسرية لجريمة المرأة "دراسة ميدانية على نزيلات مؤسسات الحماية والإصلاح والتقويم في الجماهيرية العظمى"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، 2004م، ص27.
- (14) د. نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، 1983، ص ص52-54.
- (15) د. محمد إبراهيم زيد، مقدمة في علم الإجرام والسلوك الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص38.

- 16) التقرير السنوي للجريمة بالجمهورية خلال الفترة (1991-2001ف)، اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، الإدارة العامة للبحث الجنائي، طرابلس - ليبيا.
- 17) البيانات الواردة بالتقرير السنوي للجريمة بالجمهورية خلال الفترة (1991-2001ف).
- 18) عوض محمد: مبادئ علم الإجرام، المكتبة الوطنية، بنغازي - ليبيا، 1973م، ص66.
- 19) عبير علي: جرائم المرأة في ليبيا (منظور تاريخي) في الفترة من 1952م إلى عام 2002م - قراءة وتحليل، مجلة البيت، العدد السادس، طرابلس - ليبيا، 2006م، ص8.
- 20) عبد الله عبد الغني غانم: علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، (الكتاب الأول: الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، ص ص218-219.
- 21) عدلي السمرلي: علم الإجرام النسوي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة - مصر، 2002، ص382.
- 22) شحات ضيف الديجاي: موسوعة التشريعات الليبية الحديثة، قانون العقوبات الجنائية الليبي، 2002ف، ص18.
- 23) ذياب البدائية: واقع وأفاق الجريمة في المجتمع العربي، أكاديمية نايف للعلم الأمنية، الرياض - السعودية، 1999ف، ص ص185-199.
- 24) التقرير السنوي عن الجريمة بالجمهورية عن الفترة (1991-2001ف).
- 25) التقرير السنوي عن الجريمة بالجمهورية عن الفترة (1991-2001ف).
- 26) سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1982م، ص95.
- 27) آمال عثمان وأنطوانيت جورج: "الجريمة والطمث"، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 1، مصر، مارس 1958م.
- 28) رباب عنتر السيد: الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة وأثرها على الجريمة والعقاب، دراسة مقارنة، دار النهضة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2005م، ص5.
- 29) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض - السعودية، 1406هـ/1986م، ص ص46-52.
- 30) المرجع السابق نفسه، ص ص58-60.
- 31) سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص102.
- 32) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص64.
- 33) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص ص36-42.
- 34) أحمد المجذوب: المرأة والجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، 1976م، ص ص18-24.
- 35) Mike magaire, Rod morgon Robert Reiner, The Oxford Hand book of criminology, op. cit. p.494.
- 36) علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1984م، ص41.
- 37) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص ص29-31.
- 38) المرجع السابق نفسه، ص32.

- 39) عبد الوهاب عمر البطرأوي: في علم الإجرام، بدون ناشر، 1997م، ص ص162-163.
- 40) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص33.
- 41) المرجع السابق نفسه، ص33.
- 42) المرجع السابق نفسه، ص34.
- 43) سامية حسن الساعاتي: جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص ص15-18.
- 44) Bollack. O, The criminality of women, University of Pennsylvania, Press, Philadelphia 1950, pp.1-7.
- 45) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 1985م، ص ص97-99.
- 46) المرجع السابق نفسه، ص98.
- 47) التقرير السنوي عن الجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف).
- 48) التقرير السنوي عن الجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف).
- 49) فوزية عبد الستار: مرجع سبق ذكره، ص99.
- 50) التقرير السنوي عن الجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف).
- 51) التقرير السنوي عن الجريمة بالجماهيرية خلال الفترة (1991-2001ف).
- 52) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سبق ذكره، ص100.
- 53) المرجع السابق نفسه، ص ص101-102.
- 54) فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سبق ذكره، ص ص102-103.
- 55) المرجع السابق نفسه، ص104.
- 56) المسح الاقتصادي الاجتماعي، (الجزء الأول: الخصائص الديموجرافية)، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس - ليبيا، 2002-2003ف، ص20.
- 57) التقرير السنوي عن الجريمة بالجماهيرية، عن الفترة (1991-2001ف).
- 58) أحمد المجذوب: المرأة والجريمة، مرجع سبق ذكره، ص36.
- 59) سامية الخشاب: المرأة والجريمة، مكتبة الأتجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1983م، ص35.
- 60) عبد الله عبد الغني غانم: المرأة وتجارة المخدرات: دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية - مصر، 1991م، ص ص19-24.
- 61) التوعية، نشرة خاصة تصدر عن الجمعية الوطنية الليبية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، فرع بنغازي - ليبيا، 2005، ص2.
- 62) مجموعة التشريعات الجنائية، (الجزء الأول: العقوبات)، إدارة القانون باللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، 1424م، ص178.
- 63) التقرير السنوي عن حالة الجريمة في ليبيا، الأعداد من بداية عام 1973م وحتى نهاية عام 2003م، (31 عدد)، اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، الإدارة العامة للبحث الجنائي، طرابلس - ليبيا.
- 64) محروس محود خليفة: رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسره في المجتمع العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - السعودية، 1997م، ص41.
- 65) حنان بشير صالح الصويحي: الجرائم المستحدثة للمرأة الليبية: دراسة ميدانية في المؤسسات العقابية والإصلاحية في مونتيني طرابلس والزواوية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة القاهرة، القاهرة - مصر، 2009ف، ص91.